الأمم المتحدة S/2016/430

مجلس الأمن

Distr.: General
9 May 2016
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن الصومال

## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٥ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣٢ (٢٠١٥)، التي طلب فيها إليّ المجلس أن أقدم تقريرا كل ١٢٠ يوما عن تنفيذ القرار، بما في ذلك عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والفقرة ١٧ من القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، التي طلب فيها إليّ المجلس أن أقدم تقريرا دوريا عن تنفيذ القرار وأن أتناول فيه تحديدا أي تحديات تواجه مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال أثناء تنفيذ ولايته. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت في الصومال خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

## ثانيا - استعراض عام للتطورات السياسية والأمنية

### ألف - التطورات السياسية

٢ - اتفق القادة الصوماليون على شكل العملية الانتخابية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس ٢٠١٦. وبعد مرور عدة أسابيع على فشل المشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليميين في التوصل إلى توافق في الآراء، أعلنت حكومة الصومال الاتحادية في ٢٨ كانون الثاني/يناير عن قرار تنفيذي بأن تنتخب هيئاتٌ انتخابية متسعة القاعدة الأعضاء الـ ٢٧٥ لمجلس النواب (بدلا من أن يقوم شيوخ القبائل وحدهم باختيارهم على غرار ما حدث في عام ٢٠١٢)، مع الإبقاء على تخصيص المقاعد للقبائل على أساس صيغة ٤-٥ لتقاسم السلطة بين القبائل. وفي غضون ذلك، سينشأ مجلس للشيوخ مؤلف من ٤٨ مقعدا مقسمة بالتساوي بين الولايات الاتحادية الست، إلى جانب ستة مقاعد إضافية ثلاثة منها

120516 100516 16-07157 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لصوماليلاند وثلاثة لبونتلاند. وستكون نسبة كلية قدرها ٣٠ في المائة من مقاعد الهيئات الانتخابية ومقاعد مجلسي الشيوخ والنواب في البرلمان محجوزة للنساء.

٣ - وقد حظي قرار الحكومة الاتحادية بقبول الإدارات المؤقتة لجوبا والمنطقة الجنوبية الغربية وغالمُدُق باعتباره خطوة ضرورية لتجديد ولاية المؤسسات الاتحادية و جسرا إلى الانتخابات العامة التي ستجري في عام ٢٠٢٠. غير أن حكومة بونتلاند أعربت عن معارضتها القوية لاستخدام صيغة ٤-٥ التي يرى كثير من البونتلانديين أنها تضع قبيلتهم ذات الأغلبية في وضع غير مواتٍ. وأسفر اتفاق تم التوصل إليه في غاروي بين الحكومة الاتحادية وبونتلاند في ٣ نيسان/أبريل عن تيسير قبول بونتلاند للعملية الانتخابية.

٤ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، وافق منتدى القيادة الوطنية على طرائق مفصلة للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. واتفق المنتدى أيضا على أن يعتمد، في اجتماعه المقبل المعقود في أيار/مايو، خارطة طريق سياسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، تشمل معايير وجداول زمنية تفضي إلى الانتخابات العامة لسنة ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، بدأ البرلمان الاتحادي مداولات بشأن طرائق العملية الانتخابية عقب عرض قدمه رئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي، في ٣٠ نيسان/أبريل.

٥ - وكانت الشواغل الأمنية هي الشغل الشاغل للبرلمان الاتحادي بعد مسألة الانتخابات. وبعد جلسات استماع مع رئيس الوزراء وزير الأمن الداخلي وقادة قوات الأمن، أصدر البرلمان قرارا يدعو الحكومة الاتحادية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لتثبيت الحالة الأمنية في البلد. وفي ٦ نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة الاتحادية في مقديشو عن استراتيجية وطنية احتوائية بعنوان ''المسار الصحيح'' لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

٦ - وأُحرز تقدم ملحوظ في الجهود الرامية إلى كفالة الطابع الاحتوائي والتمثيلي للإدارات الإقليمية المؤقتة. وفي ٢٥ آذار/مارس، أعلن رئيس إدارة جوبا المؤقتة الشيخ أحمد إسلام ''مذوبيه'' وقادة المعارضة من عشيرة ماريهان عن اتفاق مصالحة مهم في بيان من ١٠ نقاط يلتزم فيه الأطراف، ضمن جملة أمور، بتوزيع المناصب بشكل عادل على جميع قبائل جوبا ومواصلة إدماج الميليشيات. وعملا بهذا الاتفاق، عاد إلى كيسمايو ما يقرب من ٥٠ عضوا مسلحا من ميليشيا باري هيرالي. ويمهد الاتفاق أيضا السبيل لتشكيل مجلس وزراء جديد لإدارة جوبا المؤقتة. وفي الوقت نفسه، عقدت الجمعية الإقليمية للإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية، التي كانت تشكل فيها عضوات البرلمان نسبة ٢١ في المائة، أول جلسة عامة لها في ١٠ آذار/مارس بقيادة رئيس الجمعية عبد القادر شريف ''شيخُنا''.

٧ - وفي مُدُق، وُضعت بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتمويل من الأمم المتحدة خططٌ لعقد مؤتمر للمصالحة بين إدارة غالمُدُق المؤقتة وجماعة أهل السنة والجماعة. وسيسعى المؤتمر إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة وإعادة إدماج قوات الأمن وإنشاء عاصمة لإدارة غالمدق المؤقتة في طوسمريب التي تسيطر عليها الجماعة المذكورة. إلا أن المؤتمر قد تأخر بدء عقده بسبب اشتباكات داخل هذه الجماعة.

٨ - وصودفت تحديات أمام عملية تشكيل الولاية الاتحادية الوحيدة المتبقية في هيران وشبيلي الوسطى. ووجهت صعوبات جسيمة في عقد مؤتمر لتشكيل الولاية بدأت فعالياته في جوهر، بشبيلي الوسطى، في ١٢ كانون الثاني/يناير، وذلك لأسباب تتعلق بتمثيل القبائل وقد قاطعت المؤتمر قبيلة رئيسية. ولم تفلح في حل تلك المسائل الزيارات المتكررة التي قام بها مسؤولون كبار من الحكومة الاتحادية، بما في ذلك الرئيس حسن شيخ محمد، على الرغم من معاودة بدء عقد المؤتمر في ١٢ نيسان/أبريل. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال استخدام مساعيها الحميدة لتيسير التوصل إلى حل بوساطة من الصوماليين.

٩ - وظل التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠١٧ يغلب على المشهد السياسي في ''صوماليلاند''. ففي ١٦ كانون الثاني/يناير، بدأت اللجنة الانتخابية الوطنية عملية تسجيل بيومتري للناخبين، إلا أن تلك العملية قد عُلقت مؤقتا في وقت لاحق بسبب الجفاف المستمر. وفي الوقت نفسه، لم يبلغ عن إحراز تقدم في المحادثات بين سلطات ''صوماليلاند'' والحكومة الاتحادية. وقام ممثلي الخاص بزيارته الأولى إلى ''صوماليلاند'' في ١٤ و ١٥ آذار/مارس.

## باء - التطورات الأمنية

١٠ - تدهورت الحالة الأمنية خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، حيث صعَّدت حركة الشباب هجماتها التقليدية وغير التقليدية. وفي الوقت نفسه، كبدت قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاء آخرون الحركة خسائر جسيمة أيضا، وخاصة في آذار/مارس ونيسان/أبريل.

١١ - وشهدت مقديشو زيادة في الاغتيالات، وبخاصة في نيسان/أبريل، وشكل الموظفون الحكوميون الصوماليون معظم المستهدفين بهذه الاغتيالات. ووقعت ثلاث هجمات متطورة في تلك الفترة. فقد أدت الهجمات التي وقعت في شاطئ ليدو بمقديشو في ٢١ كانون الثاني/يناير والهجمات التي استهدفت فندق رابطة الشباب الصومالية وحديقة السلام في ٢٦ شباط/فبراير إلى مقتل أكثر من ٤٥ شخصا، منهم موظف تابع للأمم المتحدة، وجَرح

٨٠ آخرين. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الحوادث الثلاثة وعن تفجير مزدوج منسق في بيدواه، منطقة باي، في ٢٨ شباط/فبراير، أدى إلى مقتل ٣٠ شخصا وجرح ٦٠ شخصا. وفي تطور آخر مثير للقلق، أفاد موقع إلكتروني موالٍ لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ٢٥ نيسان/أبريل أن مقاتلي ذلك التنظيم في الصومال قد نفذوا أول هجوم لهم في الصومال، حيث أصابوا قافلة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي بعبوة ناسفة يدوية الصنع في إحدى ضواحي مقديشو. واعترفت بعثة الاتحاد الأفريقي بوقوع الانفجار ولكنها نفت أن يكون الانفجار قد أصاب القافلة.

١٢ - وطرأت زيادة على الهجمات بمدافع الهاون، بما في ذلك ضد المجمع الرئاسي، فيلا الصومال، والمطارات الموجودة في مواقع مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي ومكاتب الأمم المتحدة. وتعرضت المنطقة المشمولة بحماية بعثة الاتحاد الأفريقي في مطار مقديشو الدولي لهجمات بقذائف الهاون في ١ كانون الثاني/يناير و ١١ شباط/فبراير، أصيب خلالها اثنان من جنود البعثة. كذلك، تعرض المجمع الرئاسي لهجمات في ٧ كانون الثاني/يناير و ١ و ٢٥ شباط/فبراير و ٣ و ٧ نيسان/أبريل، أدت إلى مقتل ١٢ شخصا وجرح ٢٢ شخصا، منهم عضو في البرلمان. وتعرض مطار كيسمايو لهجمات بمدافع الهاون في ١٤ و ٢٧ شباط/فبراير، فيما سقطت في ٢١ شباط/فبراير عدة طلقات في محيط مطار بيدواه دون وقوع إصابات.

١٣ - وظهرت تكتيكات جديدة لحركة الشباب في عمليتي تفجير فاشلتين. ففي ٢ شباط/فبراير، انفجرت عبوة ناسفة مخبأة داخل حاسوب محمول على متن رحلة جوية تجارية من مقديشو إلى جيبوتي. وأدى تأخر مغادرة الطائرة إلى إنقاذ أرواح كثيرة لأن الانفجار الموقوت قد حدث قبل تكييف الضغط بالكامل في مقصورة الركاب. وقد طُرد المفجِّر الانتحاري من الطائرة في منتصف الرحلة الجوية، وهبطت الطائرة بسلام في مقديشو. وأصيب راكبان بجروح طفيفة. وفي ٧ آذار/مارس، وقع في مطار بلدوين تفجير صغير أثناء تفتيش جنود بعثة الاتحاد الأفريقي للأمتعة. وقد وجدت المتفجرات مخبأة داخل معدات حاسوبية، كان من المقرر شحنها ضمن البضائع إلى مقديشو.

١٤ - وتعرضت بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي لمجموعة من الهجمات من جانب حركة الشباب في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير، أغار مئات من مقاتلي الحركة على قاعدة تابعة للبعثة في قرية آل - أدّي بمنطقة غذو، فقتلوا عدة جنود ونهبوا أسلحة ومركبات عسكرية. وفي وقت لاحق من كانون الثاني/يناير، أخلت البعثة قاعدتها في عيل كادي وقواعدها في بطاطي وبولوغدود وجوبا السفلى، مشيرة إلى أن

ذلك يعود إلى أسباب تكتيكية. وفي ١٦ شباط/فبراير، شنت حركة الشباب هجوما بالأسلحة الثقيلة على مواقع تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي في بلدة أفغوي، على بعد ٣٠ كيلومترا فقط إلى الشمال من مقديشو.

١٥ - وقد تحققت بعض النجاحات العسكرية الاستراتيجية في آذار/مارس. فقد أصابت طائرة بدون طيار تابعة للولايات المتحدة الأمريكية معسكرا للتدريب في راسو، بإقليم هيران، في ٥ آذار/مارس، مما أوقع حسب ما نقلته التقارير أكثر من ١٥٠ قتيلا من المقاتلين المجندين حديثا وبعض من كبار القادة. وأدت عملية عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة والصومال في جوبا الوسطى وجوبا السفلى في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل إلى مقتل حسن علي دوري، أحد كبار قادة حركة الشباب. وفي أوائل آذار/مارس أيضا، صدت قوات الأمن المحلية محاولة تقدم كبيرة للحركة إلى داخل مدق وبونتلاند. وأفادت حكومة بونتلاند أن قواتها قتلت ما لا يقل عن ٦٧ من مقاتلي الحركة واحتجزت ١٠٠. وأعلنت إدارة غالمدق المؤقتة أن قواتها قتلت ١١٥ وأسرت ١١٠ من مقاتلي الحركة.

١٦ - وفي أوائل نيسان/أبريل، استأنفت بعثة الاتحاد الأفريقي عمليات هجومية كبرى في إطار المرحلة الثالثة من عملية ممر جوبا بهدف تدمير معاقل حركة الشباب وقطع طرق إمدادها في وسط الصومال. وفي إطار تلك العملية، تم تحرير بلدة أدان يابال، بإقليم شبيلي الوسطى وقرية غالكاد في إقليم غلغدود، في ٦ و ١١ نيسان/أبريل، على التوالي.

## ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

### ألف - التنسيق الدولي والدعم السياسي

١٧ - واصل ممثلي الخاص العمل بتنسيق وثيق مع الدول الأعضاء التي لها تمثيل دبلوماسي في مقديشو أو نيروبي، حيث عقد اجتماعات منتظمة للتوفيق بين وجهات النظر حول القضايا الرئيسية وتنسيق الدعم المقدم من الشركاء للعمليات السياسية الرئيسية. فعلى وجه الخصوص، قام الشركاء الدوليون - بقيادة ممثلي الخاص - بتنسيق الدعم المقدم للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، بوسائل منها نشر وفد دولي في عواصم الولايات الاتحادية الناشئة في الفترة من ٤ إلى ١٦ شباط/فبراير للمساعدة في تعزيز قبول القرار المتعلق بالنموذج الانتخابي الذي اتخذته الحكومة الاتحادية للتمكين من التحضير للعملية وتنفيذها في الوقت المناسب.

١٨ - واستضاف رئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، الاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى المعقود في اسطنبول، تركيا، يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير.

وشاركت في الاجتماع، الذي رأسه كل من رئيس الصومال ونائب الأمين العام، ٤٦ دولة عضوا و ١١ منظمة دولية. وأتاح الاجتماع للصومال والمجتمع الدولي التفكير في الإنجازات والتحديات المتعلقة بتنفيذ عملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال، وتحديد المنجزات الرئيسية لعام ٢٠١٦ وما بعده. ودعا المنتدى إلى عدم التأخر في تنفيذ العملية الانتخابية وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك وضع هيكل جديد للأمن القومي. ولم تشارك حكومة بونتلاند في المناقشات السياسية للاجتماع بسبب معارضتها للنموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦.

## باء - الممارسات السياسية الشاملة

١٩ - لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق رؤية مشتركة للنظام الاتحادي في الصومال. ومع ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التقدم في تحديد الخطوات المقبلة، ولا سيما فيما يتعلق بتنقيح الدستور الاتحادي المؤقت لعام ٢٠١٢.

### الدستور

٢٠ - في كانون الثاني/يناير، قام خبراء في الشؤون الدستورية تدعمهم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة إلى مقديشو اجتمعوا خلالها مع الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الاتحادي ولجنة الإشراف ووزير الشؤون الدستورية. وساعد الخبراء أصحابَ المصلحة الصوماليين في التوصل إلى اتفاق بشأن مواضيع رئيسية وقدّموا خيارات لمعالجة بعض القضايا الخلافية، بما في ذلك دور مجلس الشيوخ، وصلاحيات السلطة التنفيذية، وتوزع السلطة بين المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، وتقاسم الإيرادات، ووضع مقديشو.

٢١ - وفي ١٥ شباط/فبراير، قدّم رئيس البرلمان الاتحادي لمحةً موجزة عن خريطة طريق لعملية مراجعة الدستور. وتتضمن خريطة الطريق إجراء مشاورات تقودها لجنة الإشراف مع الجمعيات الإقليمية وتشارك فيها الهيئات التنفيذية والمجتمع المدني، وعقد مؤتمر دستوري وطني في غروي، بونتلاند، في الفترة من ٢٥ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه، وعقد معتكف للصياغة للجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه وللجنة الإشراف من أجل وضع الصيغة النهائية لمشاريع التعديلات. وفي ١٥ شباط/فبراير أيضا، قدَّمت لجنة الإشراف إلى البرلمان الاتحادي تعديلات أُدخلت على ١٠ فصول من مجموع ١٥ فصلا من الدستور الاتحادي المؤقت، يعالج معظمها مسائل تقنية. وشارك في الجلسة البرلمانية رؤساء الجمعيات الإقليمية للمنطقة الجنوبية الغربية وجوبا وغالمدق. ولم تشارك بونتلاند في هذه الجلسة، وأصدرت

بدلا من ذلك بيانا في ٢١ شباط/فبراير ذكرت فيه أن حل المظالم القائمة منذ وقت طويل ينبغي أن يسبق أي مشاركة منها في الاستعراض الحالي.

٢٢ - وأُجريت في بيدواه في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦ العملية الأولى للتوعية العامة والتثقيف المدني بشأن عملية مراجعة الدستور. واستضافت هذا النشاط الإدارةُ المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية، وتولت تنظيمه الوزارةُ الاتحادية للشؤون الدستورية بمساعدة من البرنامج الإنمائي.

٢٣ - وواصلت الحكومة الاتحادية مشاوراتها مع الولايات الاتحادية القائمة والناشئة بشأن عدد من الجوانب الفنية في النظام الاتحادي، من بينها الترتيبات المالية والترتيبات المتعلقة بالمالية العامة، والقضاء، وقطاع الأمن، وتنقيح الدستور الاتحادي المؤقت. وإضافةً إلى ذلك، بدأت لجنة الحدود والاتحاد عقد اجتماعات تمهيدية بشأن معايير لتعيين حدود الولايات الاتحادية سيتم تقديمها إلى البرلمان الاتحادي. وبدعم من الأمم المتحدة، أعدَّت اللجنة أيضاً إطارا استراتيجيا لمفهوم الدولة الاتحادية يركز على خمس ركائز مترابطة هي: التواصل مع الجهات المعنية الحكومية بشأن وضوح الأدوار والمسؤوليات؛ وتعزيز عملية الحوار الوطني؛ ووضوح مفهوم الدولة الاتحادية والنماذج الأخرى؛ ووضع معايير لترسيم الحدود؛ وتطوير نظام لتسوية المنازعات.

الانتخابات

٢٤ - تمشياً مع إعلان مقديشو المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أقرت الحكومة والشركاء الدوليون في منتدى الشراكة الرفيع المستوى المعقود في شباط/فبراير اتباع نهج ثنائي المسار يتألف من العملية الانتخابية التي تجرى في عام ٢٠١٦ والانتخابات العامة التي تجرى بحلول عام ٢٠٢٠، على أن تتولى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تنظيم الانتخابات العامة.

٢٥ - وواصلت الأمم المتحدة دعم التطوير المؤسسي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من خلال برامج تدريبية في مجالات شملت الانتخابات المراعية للمنظور الجنساني و الحوكمة والقيادة، وحلقات عمل دولية نُظمت بالاشتراك مع البرنامج الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي، ومن خلال المشاركة في دراسة لتسجيل الناخبين استضافتها اللجنة الانتخابية لجنوب أفريقيا. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبرنامج الإنمائي على المدى القريب دعم التحضيرات والتخطيط للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦.

## جيم - سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٢٦ - أُحرز تقدمٌ كبير في وضع إطار اتحادي لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. فقد وُضع مشروعٌ للسياسة الأمنية الوطنية، استنادا إلى تقييم وطني للتهديدات. وعُممت هذه السياسة على قادة الولايات الاتحادية القائمة والناشئة خلال منتدى القيادة الوطني المعقود في ١١ نيسان/أبريل وسيُنظر فيها بالتفصيل خلال جلسة المنتدى المقبلة في أيار/مايو. وفي الوقت نفسه، ستُعقد في العواصم الإقليمية حلقات عمل على المستوى التقني لمناقشة هذه السياسة.

٢٧ - وخلال حلقة عمل تشاورية عُقدت على مدى ثلاثة أيام في آذار/مارس، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبرنامج الإنمائي، وافقت الحكومة الاتحادية والولايات الإقليمية على السمات الرئيسية لنموذج الشرطة الاتحادية المقترح للصومال. وسيكون لنظام الشرطة المقترح هيكلٌ من مستويين يديره عنصر مدني على صعيدي الاتحاد والولايات. ويشكل هذا الاتفاق لبنة رئيسية لإنشاء خدمات شُرطية قابلة للاستمرار في جميع أنحاء الصومال ويوفر إطارا تتولى زمامه القيادات الوطنية وتشتد الحاجة إليه لتوفير دعم شرطي منظَّم. وأدى الاستعراض المشترك بين البنك الدولي وبعثة الأمم المتحدة للإنفاق العام على قطاعي الأمن والعدالة، الذي اختتم مؤخرا، إلى توفير معلومات قيِّمة عن مدى إمكانية تحمل تكاليف النماذج المختلفة واستدامتها.

٢٨ - ويجري إحراز تقدم في إدماج الميليشيات، وإن كان بوتيرة بطيئة، تمشيا مع خطة الإدماج التي وضعتها الحكومة الاتحادية. وزادت الحكومة الاتحادية والجيش الوطني الصومالي الدعم وعززا التدريب للتصدي لهذه التحديات في كيسمايو. وتسعى بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تنفيذ مجموعة من عناصر الدعم في أقرب وقت ممكن لإدماج ٠٠٠ ٣ فرد من قوات بونتلاند في الجيش الوطني الصومالي.

٢٩ - ولا يزال مشروع مرتبات العسكريين، الذي تموله حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، لجنود الجيش الوطني الصومالي، مستمرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُفعت مرتبات بلغ مجموعها ٢,٩ مليون دولار لما عدده ٨١٨ ١٨ جنديا مسجلا. ولا يزال دفع المرتبات بانتظام لأفراد الأمن إشكالية كبرى لها آثار مباشرة على الحالة الأمنية للبلد. وتقدَّر فترة المتأخرات في مرتبات الجيش بما بين ٦ أشهر و ١٣ شهرا، وتقدر فترة المتأخرات في مرتبات الشرطة بما يصل إلى ١٥ شهرا.

٣٠ - ووفر الاتحاد الأوروبي مبلغ ٥,٥ ملايين دولار دعما لمرتبات أفراد الشرطة وتعهد بتقديم التمويل لفترة عام إضافي حتى نيسان/أبريل/أيار/مايو ٢٠١٧. وبدعم من الاتحاد الأوروبي، دُفع مبلغ يغطي ثمانية أشهر من المرتبات غير المدفوعة لنحو ٦ ٣٥٤ من أفراد قوة الشرطة الاتحادية. ومن المتوقع أن تُستكمل بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦ مدفوعات المرتبات لجميع المستحقين من أفراد الشرطة. وبالتزامن مع ذلك، تقدم إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة مرتبات إلى أفراد الشرطة الإقليمية في بيدواه وكيسمايو الذين يكملون دورة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر تقدم من خلال عنصر الشرطة ببعثة الاتحاد الأفريقي. ومن مجموع الخريجين المتوقعين البالغ عددهم ٢٠٠ ١ شخص، يتلقى حالياً ٣٩٧ ضابطا مرتبات.

٣١ - ولا يزال يجري استعراض مشروع خطة الاستعداد (Heegan) لتطوير قوة الشرطة الصومالية، بما في ذلك فيما يتعلق بنموذج الشرطة الجديد. وجرى في كانون الثاني/يناير تحديث مجموعة عناصر الدعم غير الفتاك للشرطة الصومالية. وتعهدت ألمانيا بتمويل مجموعة عناصر الدعم بمبلغ يصل إلى مليوني دولار عن طريق مكتب خدمات المشاريع.

٣٢ - وأُحرز تقدمٌ أيضاً في إدارة الأسلحة والذخائر عقب حلقة عمل نُظِّمت بتيسير من بعثة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الفترة من ٧ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦ وشارك فيها ممثلون عن الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية وجهاز المخابرات والأمن الوطني وحرس السجون. ووافقت الحكومة الاتحادية على بدء نشر أفرقة متنقلة لوسم الأسلحة وتسجيلها، وتنسيق قواعد بيانات التسجيل، وتحسين منطقة استلام أسلحة الجيش وتخزينها في مطار مقديشو الدولي، ووضع أطر قانونية. وستوفر دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دعما تقنيا لهذه الأنشطة سيساعد الحكومة الاتحادية في تحقيق هدف هو استيفاء الشروط اللازمة للرفع الجزئي للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٣٣ - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على سبيل الهبة مركبات ومعدات إلى وزارة الأمن الداخلي الاتحادية لدعم تدريب وعمليات أفرقة الشرطة المعنية بالتخلص من القنابل، التي تعالج الحوادث المتصلة بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع وإزالة الذخائر غير المنفجرة. وفي الاجتماع الدولي التاسع عشر لمديري البرامج الوطنية لمكافحة الألغام ومستشاري الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، المعقود في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٩ شباط/فبراير، أطلقت الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات خطة الحماية (Badbaado) المتعلقة بإدارة أخطار المتفجرات.

٣٤ - وفي ١٨ شباط/فبراير، نظمت الحكومة الاتحادية احتفالاً رسميا لوضع حجر الأساس لمجمع السجون والمحكمة في مقديشو، المنشأ بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب خدمات المشاريع. والهدف من إنشاء تلك المحكمة هو الفصل في القضايا التي تتطلب توافر درجة عالية من الأمن في نظام العدالة المدني، بما في ذلك القضايا المرفوعة ضد أفراد حركة الشباب. وأطلقت الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية في ١ آذار/مارس مشروعا تجريبيا لإعادة تأهيل السجناء شديدي الخطورة في بيدوا، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

٣٥ - واكتسبت مشاريع التنمية المجتمعية التي تنفذها الحكومة الاتحادية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين زخماً حين وافقت حكومة اليابان على تمويل ٢٠ من مشاريع إعادة الإدماج في مقديشو وبيدوا وكيسمايو وبلدوين. وسيكون نصف المستفيدين مقاتلين سابقين أوشكوا على الانتهاء من عملية إعادة تأهيلهم، وسيكون النصف الباقي من المجتمع المحلي. وفي كيسمايو، أبرمت الحكومة الاتحادية وإدارة جوبا المؤقتة والسفارة الألمانية والمنظمة الدولية للهجرة اتفاقا يقضي بإنشاء مرفق انتقالي لعناصر حركة الشباب الذين انفصلوا عن الحركة، وذلك بتمويل من حكومة ألمانيا.

٣٦ - وانتهت الحكومة الاتحادية، بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة، من إعداد مشروع خطة القبطان (Naqude)، التي تهدف إلى تدريب وتجهيز أفراد البحرية وحرس السواحل. وتيسر بعثة الأمم المتحدة حاليا عملية التصديق على القانون البحري الصومالي المنقح بالعمل مع الحكومة الاتحادية. وستقوم بعثة الأمم المتحدة، بناء على طلب وزير مصائد الأسماك والموارد البحرية، بالمساعدة في حشد الدعم الدولي للتصدي للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم قبالة السواحل الصومالية.

## دال - الأسس الاقتصادية

٣٧ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم ملحوظ في أولويات الحوكمة والسياسات الاقتصادية. ففي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٦، وقّع الرئيس مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليصبح قانونا. وكان البرلمان الاتحادي قد أقر مشروع القانون في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مما أتاح للمصرف المركزي الصومالي وضع تدابير لتحسين البيئة التنظيمية المالية وصون التحويلات الواردة من الصوماليين في الخارج. وعيَّن الرئيس عضوين في مجلس إدارة المصرف، ليكتمل بذلك فريق الإدارة، الذي سيوافق على أنظمة مهمة لم يتم البت فيها بعد.

٣٨ - واعترافا بالتقدم المحرز في إدارة الاقتصاد الكلي، أعلن صندوق النقد الدولي في ٦ نيسان/أبريل أنه سيوصي بتنفيذ برنامج يتابعه خبراء الصندوق مدته ١٢ شهرا، وهو ما من شأنه أن يساعد على وضع الأسس الكفيلة بإعادة إشراك المؤسسات المالية الدولية في الصومال بشكل كامل في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورغم أن هذا البرنامج لن يتضمن توفير دعم مالي مباشر، فإنه خطوة ضرورية باتجاه الموافقة المحتملة في المستقبل على برنامج للحصول على قروض من الصندوق. وفي تطورٍ أقل إيجابية، رُفض في ٣ آذار/مارس الطلب المقدَّم من الصومال للانضمام إلى عضوية جماعة شرق أفريقيا، نتيجةً لانعدام الأمن، وهو ما يحرم الصومال من فرصة لإنعاش اقتصاده من خلال التكامل الإقليمي والنفاذ إلى سوق تضم ١٧٠ مليون شخص.

٣٩ - ولا يزال تصدير الحيوانات الحية إلى بلدان الخليج يشكّل أكبر مصدر لإيرادات العملة الأجنبية في الصومال. فوفقا للبيانات المستقاة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صدّر الصومال في عام ٢٠١٥ ما قدره ٤,٩ ملايين رأس من الماعز والأغنام و ٠٠٠ ٢٩٥ رأس من البقر و ٠٠٠ ٧٢ من رأس الإبل، مما أدر على مالكي الماشية الصوماليين إيرادات تُقدّر قيمتها بـ ٣٨٤ مليون. وما زال قطاع الماشية ينطوي على إمكانات نمو كبيرة، يعززها استمرارُ تركيز التدخلات على الصادرات، وجودةُ الأسعار، والأسواق المتنامية في الشرق الأوسط. ويُدرّ قطاع الماشية نسبة ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصومال.

٤٠ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أطلق نائب رئيس الوزراء الاتحادي، بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة، استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للتنوع البيولوجي في الصومال، لتكونا بمثابة خريطة طريق لتحقيق التوازن بين استهلاك الموارد المتأتية من التنوع البيولوجي والحفاظ عليها.

٤١ - وشكّل عقد منتدى لوزراء الزراعة في كانون الثاني/يناير إنجازا تاريخيا. فقد كان أول مرة تجتمع فيها وزارات الزراعة الاتحادية والإقليمية لتنفيذ استراتيجية منسقة لدعم النمو الزراعي والأمن الغذائي في جميع أنحاء الصومال، وتعزيز حشد الموارد، وتوطيد مساءلة الشركاء المحليين والدوليين.

## هاء - الإيرادات والخدمات

٤٢ - واصلت الحكومة الاتحادية جهودها الهادفة إلى وضع خطة إنمائية وطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، بتنظيم مشاورات مستفيضة في الأقاليم. وأولت الحكومة الأولوية على

الخصوص إلى المسائل البالغة الأهمية، بما فيها الحماية الاجتماعية والتغذية والشباب، وذلك في سياق مواءمة أولوياتها الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.

٤٣ - وأتاح الدور القيادي الذي قامت به الحكومة في تنظيم مشاورات جامعة مع السلطات الإقليمية إعداد خطةٍ استراتيجية لقطاع الصحة انطلقت من القاعدة، وسياسةٍ وطنية متعددة القطاعات تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة، بهدف تعزيز توفير الخدمات الاجتماعية البالغة الأهمية من خلالهما. ووفّرت الجهود المبذولة في مجال جمع البيانات، كالتعداد المدرسي الأول الذي قادته الحكومة ونُشرت نتائجه في أوائل عام ٢٠١٦، خطّ أساس بالغ الأهمية بالنسبة للتدخلات التي تستهدف الأطفال الصوماليين.

٤٤ - ومنحت المملكة العربية السعودية الصومالَ ٥٠ مليون دولار: ٢٠ مليون دولار لدعم الميزانية، و ٣٠ مليون دولار على شكل استثمارات. وأكد مسؤولو وزارة المالية الاتحادية تلقّي تمويل لدعم الميزانية قيمته ٢٠ مليون دولار، ساعد في سدّ نقص التمويل في ميزانية عام ٢٠١٦.

٤٥ - وشدّد محافظ المصرف المركزي على الحاجة إلى عملة جديدة في الصومال، غير أنه لا تزال هناك شواغل إزاء قدرة الحكومة الاتحادية على تعميم استخدام عملة جديدة وإدارتها.

## واو - المسائل الشاملة

### الإنعاش المجتمعي

٤٦ - في ١٩ آذار/مارس، أطلق الرئيس إطارَ وذجر الوطني للحكم المحلي. ويحدد الإطار عملية يقودها المجتمع المحلي لتشكيل إدارات تمثيلية في المقاطعات، ويتألف من أربعة عناصر، هي: التعافي الاجتماعي، ومكاسب السلام، والحوارات المدنية، والحكم المحلي. وقبل انطلاق العمل بالإطار، أجرت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية عملية تشاور مع ممثلين عن سلطات الولايات والمجتمع المدني.

٤٧ - وفي كانون الثاني/يناير، عقد وزيرا الداخلية لإدارة جوبا المؤقتة والإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية اجتماعات مع مسؤولي المقاطعات في كل منهما لاستعراض التقييمات لمدى الاستقرار في المقاطعات، ومناقشة ترتيب الأنشطة حسب الأولوية. وأُجريت مبادرات إنعاش مجتمعي في كيسمايو وأفمادو وبراوه شاركت فيها مجموعة واسعة ومتنوعة من أصحاب المصلحة المحليين، بمن فيهم ممثلون عن المجتمع المدني والسلطات المحلية والقطاع الخاص. وتلقّت هذه المشاريع الدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي

الوقت نفسه، واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تنفيذ مشاريع للإنعاش المبكر على الصعيد المجتمعي شملت دعم المرافق الصحية في بلدوين وبارطيري وتراكا.

٤٨ - وقدّم صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة مليونيْ دولار على شكل دعم مباشر للإدارات المحلية من خلال النافذة الوطنية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال. واستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الآلية لتيسير سداد المدفوعات إلى ١١ إدارة مقاطعة في المنطقة الجنوبية والوسطى. وسيُسهّل هذا المرفق مواصلة سداد المدفوعات الخاصة بهذا المشروع وغيره من المشاريع، مما سيُسهم فعليا في إقامة نظام اتحادي جيد الأداء من الناحية المالية.

٤٩ - وتزايد زخم المبادرات الساعية إلى تمكين الشباب الصومالي، ولا تزال في صدارة جدول أعمال الحكومة. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى الحكومة الاتحادية في وضع السياسة الوطنية للشباب عن طريق توفير التمويل والدعم التقني إلى وزارة الشباب والرياضة التي تقود العملية. وعقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مناسبة لفائدة الشباب في مقديشو ضمت ٢٥٠ من ممثلي الشباب، كان ٧٥ منهم مندوبين من المستوى الإقليمي، وذلك للموافقة على توصيات محددة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المتعلق بالشباب والسلام والأمن في الصومال. وخلال المناسبة الجانبية المعنونة ''الاستثمار في الشباب الصومالي''، التي عقدت في منتدى الشراكة الرفيع المستوى في اسطنبول، أطلق نائب الأمين العام استراتيجية للأمم المتحدة بشأن الشباب في الصومال وأعلن عن إنشاء صندوق من أجلهم.

حقوق الإنسان

٥٠ - أسفرت عملياتٌ نفذتها قوات الأمن عن وقوع ١٠٥ إصابات في صفوف المدنيين حسب ما أُبلغ عنه. ومن هذه الإصابات، نُسبت إلى قوات الأمن الصومالية المسؤولية عن سقوط ٢٨ قتيلا و ٤٥ جريحا، ونُسبت إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المسؤولية عن ثلاث وفيات، بينما نُسبت ٢٩ وفاة إلى الضربات الجوية التي شنتها القوات الكينية ضمن عمليات ثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن إصابة مدنيَّيْن بجروح من جرّاء ضربات جوية نفذتها طائرات عمودية تابعة للولايات المتحدة. وتم توثيق حالة اغتصاب واحدة تورطت فيها قوات الأمن الصومالية. وبلغت الإصابات في صفوف المدنيين المنسوبة إلى حركة الشباب أو إلى أفراد مجهولين ما مجموعه ١٢١ حالة وفاة و ٢٣٠ إصابة بجروح. ويُشتبه في أن حركة الشباب نفذت ٣٢ عملية اختطاف، وقد أطلقت الحركة سراح ٥٠ أسيرا في ٣ نيسان/أبريل.

٥١ - وبالإضافة إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين، أُفيد أن الضربات الجوية التي شنتها القوات الكينية في إقليم غِذو في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير أسفرت عن هلاك ماشية وتدمير آبار مياه ومنازل. وفي هذا الصدد، نقلت وسائط الإعلام والمجتمعات المحلية ادعاءات باستخدام ذخائر عنقودية. إلا أن الحكومة الكينية نفت رسميا هذه الادعاءات. وأُفيد أن حركة الشباب استخدمت ذخيرة صغيرة غير منفجرة كعبوات ناسفة يدوية الصنع أثناء شنّ الهجمات. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أعلنت الحكومة الاتحادية عن إنشاء لجنة للتحقيق في آثار الضربات الجوية، غير أن اللجنة لم تبدأ عملها بعد.

٥٢ - ونُفّذ ١٧ حكما بالإعدام، سبعة منها نُفذت في صوماليلاند (كان ثلاثة ممن أُعدموا مدنيين)، وأربعة في مقديشو، واثنان في بونتلاند. وأعدمت السلطات أربعة أشخاص بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، أحدهم أعدمته سلطات الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية واثنان أعدمتهم سلطات إدارة جوبا المؤقتة.

٥٣ - وحكمت المحكمة العسكرية الابتدائية في مقديشو، في محاكمة علنية، بإعدام حسن حنفي، الذي كان صحفيا ومسؤولا إعلاميا سابقا في حركة الشباب، لضلوعه في مقتل ما لا يقل عن خمسة صحفيين. وفي ٢٦ آذار/مارس، أيّدت المحكمة العسكرية العليا في مقديشو عقوبة الإعدام، التي نُفذت في ١١ نيسان/أبريل.

٥٤ - وأُلقي القبض على ما مجموعه ٩٠٠ شخص، معظمهم تعسفا، في أنحاء مختلفة من الصومال لارتباطهم بحركة الشباب. وأُطلق سراح ٦١٣ شخصا من هؤلاء، بينما لا يزال ٢٨٧ شخصا رهن الاحتجاز في انتظار مزيد من التحقيق، ومنهم ٦٨ حدثا جنّدتهم حركة الشباب في صفوفها قسرا.

٥٥ - وفي كانون الثاني/يناير، استعرض مجلس حقوق الإنسان سجل حقوق الإنسان في الصومال في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. ولاحظ المجلس أن مكاسب قد تحققت منذ التقييم الأخير الذي أُجري في عام ٢٠١١، ومنها اعتماد خطط عمل لتنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان، وللقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، وأخرى تتعلق بحقوق الطفل.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٦ - حظيت المشاركة السياسية للمرأة الصومالية والأمن باهتمام تمسّ الحاجة إليه، مما أعطى دفعة جديدة للعمل الممهِّد للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. وجمع اجتماع بشأن المرأة والسلام والأمن، عُقد أثناء منتدى الشراكة الرفيع المستوى في اسطنبول، بين الحكومة

الاتحادية وشركائها، وأبرز الحاجة الملحة إلى التدخل الاستراتيجي وزيادة الاستثمار في المخطط المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك المشاركة السياسية للمرأة. وخلال المداولات العامة في المنتدى، أبرزت الحكومة الاتحادية عزمها التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥٧ - وشكّلت مشاركة المرأة في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦ محور التركيز الرئيسي في احتفال عام ٢٠١٦ باليوم الدولي للمرأة. وأعربت قيادات نسائية، من بينهن وزيرات وعضوات برلمان وممثلات لمنظمات المجتمع المدني، عن شواغلهن في يوم النقاش المفتوح الذي استضافه الممثل الخاص، وفي حلقة نقاش اشترك في تنظيمها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأثناء أنشطة نظمتها منظمات المجتمع المدني ووزارات شؤون المرأة في جميع أنحاء البلد.

حماية الطفل

٥٨ - ظل الأطفال يتضررون أكثر من غيرهم من النزاع الدائر في الصومال. ووثّقت فرقة العمل القُطرية التي تقودها الأمم المتحدة والمعنية بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة ما عدده ١ ١٠١ انتهاك مسّ ٩٩٣ طفلا (١٦٦ فتاة و ٨٢٧ فتى) في ٤٨٨ حادثا في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آذار/مارس. ويمثل ذلك زيادة مقارنة بربع السنة السابق. وتمثلت معظم الانتهاكات في تجنيد أطفال واستخدامهم (٤٧٢ انتهاكا)، واختطاف أطفال (٢٦٨ انتهاكا)، وقتل أطفال وتشويههم (٢٨١ انتهاكا)، وارتُكب أغلبها على أيدي حركة الشباب والجيش وميليشيات القبائل.

٥٩ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى حكومة بونتلاند في التعامل مع الأطفال المقبوض عليهم في أعقاب تنفيذ عمليات عسكرية ضد حركة الشباب في آذار/مارس. وربما تكون أعمار ما يصل إلى ٥٠ من المقبوض عليهم أقل من ١٨ سنة. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أيضا بتقديم الدعم إلى إدارة غالمُدق المؤقتة للمساعدة في إعادة تأهيل الأطفال المقبوض عليهم في عمليات عسكرية مماثلة. وتشير النتائج الأولية إلى أن نسبة الأطفال المقبوض عليهم في العمليات التي جرت في عمليات كل من بونتلاند ومُدق تقارب ٥٠ في المائة من مجموع المحتجزين الذين يبلغ عددهم ٢١٦ محتجزا.

٦٠ - وتواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية في تنفيذ خطط العمل الهادفة إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم. وفي ١٥ آذار/مارس،

دعمت وحدة حماية الأطفال التابعة لبعثة الأمم المتحدة واليونيسيف وضع الجيش الوطني الصومالي للصيغة النهائية لمخطط عمل مدته سنة لدعم تنفيذ خطط العمل تلك.

منع العنف الجنسي

٦١ - من أوجه التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع وضعُ الصيغة النهائية لمشروع قانون الجرائم الجنسية المعروض حاليا على مجلس الوزراء، وإنشاءُ وحدة تجريبية لحماية النساء والأطفال ضمن جهاز قوات الشرطة الصومالية.

٦٢ - وتشمل التحديات التي تواجه تنفيذ خطة العمل الوطنية عدم كفاية التنسيق ومحدودية الموارد المقدمة من المانحين، ونقص المشاركة من جانب الإدارات الإقليمية المؤقتة. واتُّفق على أن يتركّز العمل في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ على حشد المزيد من الموارد وإنشاء خلية تنسيق ضمن وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان من أجل تعزيز التنسيق مع الجهات المعنية.

الجزاءات المحددة الهدف

٦٣ - أبرز رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في ١٨ شباط/فبراير، بعضا من آخر الاستنتاجات التي خلُص إليها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. وأشارت الاستنتاجات إلى أن أحد التحديات الرئيسية التي تشكل خطرا على السلام والأمن والاستقرار في الصومال هو الاهتمام الدولي المتزايد بالموارد البحرية والمعدنية التي تزخر بها الصومال، والذي لم يوازه بذل ما يكفي من الجهود لإدارة هذه الموارد وحمايتها. وفي الوقت نفسه، اعتمدت اللجنة في ١٤ آذار/مارس مذكرة ثانية بشأن المساعدة على التنفيذ لمساعدة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية في تنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا والصومال تنفيذا فعالا.

## رابعا - الحالة الإنسانية

٦٤ - لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال هشة. فقد أكد التقييم الأخير الذي أجرته وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية، الذي صدر في شباط/فبراير، استمرار ارتفاع مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتشير التقديرات إلى أن ٤,٧ مليون شخص، أي ٣٨ في المائة من السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو يمرون بأزمة، إضافة إلى أن ما يقرب من مليون شخص منهم غير قادرين على تلبية الاحتياجات الغذائية

الدنيا. ويشكل المشردون داخلياً أكثر من ثلثي الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويعاني حوالي ٠٠٠ ٣٠٥ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، في حين يواجه ٣٠٠ ٥٨ طفل منهم خطر الموت إذا لم يحصلوا على العلاج العاجل.

٦٥ - وزادت الظروف المناخية المرتبطة بظاهرة النينيو من تفاقم الآثار التي سببها الجفاف الحاد، والتي أصابت أجزاءً من بونتلاند وصوماليلاند، وتضرر منها ٠٠٠ ٣٥٠ شخص، لا سيما في مناطق أودل وباري ونوغال وسناغ وسول ووقويي غلبيد. وهناك ١,٣ مليون شخص آخرين مهددون بانعدام الأمن الغذائي الحاد إذا لم يحصلوا على المساعدة. ويتوقع أن تزداد الحالة سوءاً بسبب نضوب الموارد المائية المتاحة في المناطق المتضررة وانخفاض المستويات المتوقعة من الأمطار في الموسم المطير القادم. وقد جاءت حالة الجفاف الحالية بعد أربعة مواسم متعاقبة من مستويات دون المتوسط من الأمطار في أجزاء من صوماليلاند (على امتداد عامين)، إضافة إلى موسم أمطار دون المتوسط لفترة الدير في بونتلاند (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). وتشير توقعات الأرصاد الجوية المبكرة إلى زيادة محتملة تناهز ما بين المتوسط إلى دون المستوى العادي لأمطار موسم غو (من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه) في صوماليلاند وأجزاء من شمال بونتلاند، وهو ما سيفاقم التأثير السلبي على السكان المتضررين الذين يصارعون من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية.

٦٦ - ويُقدم الشركاء في المجال الإنساني المساعدة الأساسية المنقذة للحياة إلى أضعف الفئات، رغم الموارد المحدودة، للحيلولة دون تدهور الحالة. فقد صرف الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ١١ مليون دولار لدعم توسيع نطاق المساعدة الإنسانية الأساسية المنقذة للحياة في المناطق المتضررة من الجفاف. وخصص منسق الشؤون الإنسانية مبلغ ٦,٥ مليون دولار إضافي من صندوق المساعدة الإنسانية للصومال. وحتى الآن، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية للصومال ١٠٢,٩ مليون دولار، أو ١٢ في المائة، من مبلغ الـ ٨٨٥ مليون دولار المطلوب.

٦٧ - وما زالت الظروف الصحية تدعو للقلق إذ يوجد ٣,٢ مليون شخص في حاجة إلى خدمات الرعاية الصحية العاجلة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كان الافتقار إلى التمويل قد ألجأ ما لا يقل عن ١٠ مرافق صحية إلى تقليص خدماتها أو إغلاق أبوابها، وفقاً لما ذكرته منظمات غير حكومية. ولا يزال الشركاء يواجهون صعوبات في توفير خدمات صحية منقذة للحياة بالحجم المطلوب. وتصارع المراكز الفرعية والعيادات التي تقدم خدمات الصحة الأساسية من أجل تلبية الاحتياجات من الخدمات الصحية الأولية، فيما سحبت

العديد من المنظمات الأخصائيين الصحيين من المناطق العالية الاحتياجات بسبب الافتقار إلى التمويل.

٦٨ - واستمر العمل لإيجاد حلول دائمة لمحنة ١,١ مليون من المشردين داخلياً في الصومال. ويضع الفريق القطري للعمل الإنساني حاليا مبادرة تستهدف تخفيف الصعوبات التي يواجهها المشردون داخليا عن طريق العودة أو إعادة التوطين أو الإدماج المحلي، ويتوقف نجاحها إلى حد كبير على الإرادة السياسية للسلطات. ويشمل مشروع الخطة الإنمائية الوطنية للحكومة الاتحادية حلولاً دائمة بشأن المشردين داخليا في إطار الركيزة الخاصة بالقدرة على الصمود في المبادرة.

٦٩ - ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تشكل تحدياً بسبب تزايد انعدام الأمن ومحدودية القدرات والتمويل. وما برحت بيئة العمل في الصومال بالغة الخطورة والصعوبة، في ظل تزايد الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، حتى في المناطق التي طالما عملوا فيها. ففي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير فقط، تأثرت المنظمات الإنسانية تأثرا مباشرا بـ ٢٢ حادثاً عنيفاً، راح ضحيتها واحد من العاملين في المجال الإنساني وأصيب اثنان وتعرض خلالها خمسة للاعتداء البدني والاحتجاز.

## خامسا - الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٧٠ - وفي ظل خلفية تتسم بشن حركة الشباب هجماتٍ متزايدة التطور، شدد المشاركون في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي عُقد في جيبوتي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، على الحاجة إلى تحسين القيادة والتحكم. وأشاروا أيضاً بقلق إلى قرار الاتحاد الأوروبي تخفيض دعمه المالي المخصص لبدل قوات البعثة بنسبة ٢٠ في المائة في هذا المنعطف الحرج. وإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى تنسيق أفضل للعمليات والشؤون اللوجستية فيما بين بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال.

٧١ - وشكلت الجهود الرامية إلى تحسين أداء بعثة الاتحاد الأفريقي أيضاً موضع تركيز اجتماع عقدته فرقة العمل المعنية بالسلام والأمن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ٢٢ آذار/مارس. وفي إطار متابعة عمل فرقة العمل المشتركة، أُنشئ فريق عامل مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل وضع خيارات لتحسين فعالية عمليات البعثة وتأمين تمويل يمكن التنبؤ به لفائدة أفراد البعثة النظاميين. وخلال الجلسة الافتتاحية

المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل في أديس أبابا، حدد الفريق العامل مبادرات ذات أولوية تستهدف تحسين أداء عنصر القيادة والتحكم بالبعثة.

٧٢ - وفي ١٧ آذار/مارس، التقى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالصومال مع الرئيس وجهات مانحة رئيسية في مجال الأمن لمناقشة المرتبات والأجور والهيكل الأمني الوطني. وتعهدت الحكومة الاتحادية بتنفيذ ميزانية أمنية موحدة والتعجيل بدفع متأخرات المرتبات. وقدمت وزارة المالية تقريراً عن القيود المالية ودفع المرتبات والأجور في عام ٢٠١٥، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بدفع المتأخرات. وشكل الاجتماع تحولاً في موقف الحكومة الاتحادية من دفع المرتبات، إذ اعترفت بخطورة أزمة دفع المستحقات وأبدت الرغبة في اتخاذ موقف أكثر حزماً مع الأجهزة الأمنية.

٧٣ - وعلى النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، يقوم مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال حالياً بوضع اتفاقين منفصلين وقابلين للقياس الكمي بشأن تقديم الدعم إلى كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكلاهما في مرحلة الصياغة النهائية. وبالاستناد إلى إطار إدارة الأداء لإدارة الدعم الميداني، يضم الاتفاقان أهدافاً ومقاييس ومستهدَفاتٍ لمختلف المجالات التي يقدم فيها مكتب الدعم خدمات، وقد جرى وضعها بالاشتراك مع عملاء المكتب. ويغطي الاتفاقان أيضاً مقاييس الأداء لإدارة الموارد والامتثال للقواعد والأنظمة والسياسات المعيارية والمعايير المتبعة.

٧٤ - وخلال منتدى التنسيق للقيادات العليا المعقود في مقديشو في ١٦ آذار/مارس، اتفق الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والممثل الخاص للأمين العام على أربع أولويات مشتركة ستوجه عمليات الدعم الذي يقدمه المكتب مستقبلا، وهي: تقديم الدعم للعملية الانتخابية ولأمن الانتخابات، ودعم قطاع الأمن الصومالي، والإنعاش المجتمعي، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٧٥ - وجرى تعديل مذكرة التفاهم الشاملة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتوقيعها لمواءمتها مع قرارات مجلس الأمن الأخيرة. والمناقشات مستمرة لوضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والتي ستحدد الشروط والأحكام الإدارية واللوجستية والمالية التي تحكم رد تكاليف المعدات المستوفية للشروط من المعدات المملوكة للوحدات المقدمة من البلدان المساهمة دعماً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيتيح الإطار الجديد للمكتب تقديم دعم أفضل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال الصياغة المشتركة للاحتياجات من القوات وكفالة

ألاّ يدعم المكتب إلا المعدات التي تحققت منها الأطراف الثلاثة الموقعة، وذلك تمشياً مع قرار المجلس ٢٢٤٥ (٢٠١٥).

٧٦ - ومع ذلك، ما زال تعذر الوصول إلى طرق الإمداد الرئيسية يشكل تحدياً أمام استمرار المكتب في إمداد ٧٠ في المائة من القواعد الأمامية لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي وغيرها من المواقع عن طريق الجو. ويشكل إدراج العتاد الجوي العسكري جانباً مهماً من جهود البعثة الرامية إلى اعتماد موقف يتسم بمزيد من الحركية والهجومية. وسيشكل تعهد كينيا بتقديم طائرتين عموديتين وتعهد إثيوبيا بتقديم ثلاث طائرات عمودية مساهمة هامة في هذا الصدد. ولكن، لا تزال هناك ثغرة مستمرة تتصل بتوفير الذخيرة أو سداد تكاليفها، وهو أمر يخرج عن نطاق حزمة الدعم اللوجستي وسيتعين تغطيته إما عن طريق البلدان المساهمة بقوات أو من خلال المساعدة الثنائية التي تقدمها الدول الأعضاء. ودعماً للجهود المبذولة لتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على التنقل، أقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وجودا لها في مكتب الدعم المتكامل لمقر قيادة البعثة في مقديشو، ومكتباً مشتركاً مع البعثة في بلدوين، وذلك من أجل تعزيز المشورة التقنية ودعم التخطيط فيما يتعلق بإدارة أخطار المتفجرات والتخفيف منها.

٧٧ - وبدأت المملكة المتحدة في نشر أفراد عسكريين دعماً للمكتب وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وذلك عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥) وإثر تبادل للرسائل مع الأمانة العامة. وسوف يتألف هؤلاء الأفراد من مهندسين عسكريين، ومدربين طبيين عسكريين، وضباط أركان، ومحللي معلومات عسكرية، ومهندسي مركبات قتالية، وخبراء لوجستيات من ذوي الخبرة في إدارة الذخائر والمركبات. وسوف ينشرون على ثلاث مراحل. وقد نُشر أول ثمانية أفراد في ١٧ نيسان/أبريل.

٧٨ - وعلى نحو ما أذن به مجلس الأمن في قراره ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، زاد المكتب من الدعم المقدم إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية من خلال تسليم مخازن دفاع ميداني إلى الجيش الوطني الصومالي في مقديشو والقطاعات التابعة له، وتوفير الدعم في مجال الاتصالات. وإلى جانب الشركاء الثنائيين وبعثة الاتحاد الأفريقي، درب المكتب ١٥ من أفراد الجيش على استخدام معدات الاتصالات اللاسلكية ذات التردد العالي والتردد العالي جداً من أجل تحسين قابلية التشغيل البيني مع بعثة الاتحاد الأفريقي خلال العمليات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب أربع عمليات إجلاء طبي لصالح أفراد الشرطة الوطنية أثناء عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي.

٧٩ - ويتوافر لدى الصندوق الاستئماني لدعم الجيش الوطني الصومالي رصيد لا يتجاوز ٨ ملايين دولار، وهو مبلغ يكفي لدعم عمليات الجيش خلال الشهور الستة المقبلة. ولا يزال رصيد الصندوق الاستئماني للتبرعات الخاصة بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي يبلغ ١,٦ مليون دولار، وهو مبلغ مخصص للمشاريع المستمرة. ومن دون موارد إضافية، سوف يواجه المكتب عراقيل شديدة في قدرته على دعم الجيش وبعثة الاتحاد الأفريقي في هذا المنعطف الحرج.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٨٠ - فيما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، يسلط اتفاقا مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال الضوءَ على التزام المكتب بالمشاركة في منتديات التنسيق وتبادل المعلومات وتيسير الرصد وتقييم المخاطر وبناء بعثة الاتحاد الأفريقي بحيث تصبح أداةً وقائية.

٨١ - ويأتي بين هذه التدابير الوقائية إجراء تدريب على سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أثناء الزيارات السابقة للنشر المشترك. ففي آذار/مارس، نظِّم نشاطان تدريبيان لفائدة الجيشين الأوغندي والبوروندي. وجرت إحاطة ما يناهز ٨٠ من القادة وكبار الضباط بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتزام الأمم المتحدة بتنفيذ تلك السياسة، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ووقع جميع المشاركين على استمارات يقرون فيها بأنهم سوف يكفلون إحاطة الجنود تحت قيادتهم بنفس المعلومات، وتعهدوا بأن يكفلوا من خلال تسلسلهم القيادي قيامَهم بالإبلاغ عن أي ادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أو استغلال وانتهاك جنسيين.

٨٢ - وفي شباط/فبراير، وخلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المعقود في جيبوتي، أقرت البلدان بأهمية الامتثال الصارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء العمليات، وعرّفت في البيان الختامي سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بأنها أداة للمساعدة على كفالة ذلك الامتثال. واجتمع الفريق العامل المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بتلك السياسية في آذار/مارس وناقش تدابير التخفيف المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المُثارة ضد البعثة، وتبادل المعلومات مع الأمم المتحدة في إطار الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، وضرورة التحري عن سوابق المرشحين الجدد من القادة وكبار الضباط.

## سادسا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

### ألف - توسيع وجود الأمم المتحدة

٨٣ - ظل الحدّ الأقصى لعدد الموظفين على حاله في جميع أنحاء الصومال، باستثناء مقديشو حيث افتُتِح مرفق سكني تجاري جديد. لذلك ازداد الحدّ الأقصى لعدد الموظفين الدوليين في العاصمة من ٤١٥ إلى ٤٤٥ موظفا، ممّا أدى إلى ازدياد الحدّ الأقصى الإجمالي لعدد الموظفين في البلد من ٥٩٢ إلى ٦٢٢ موظفا.

### باء - التكامل

٨٤ - تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تنفيذ ولايتها من خلال شراكة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري وعن طريق عمليات مشتركة متكاملة تكاملاً تاماً في عدّة مجالات. فعلى وجه الخصوص، قدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فريق الدعم الانتخابي المتكامل المشترك بين بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً انتخابياً متكاملاً تماماً إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وإلى المشاورات الإقليمية بشأن العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. وفي السياق نفسه، أتاحت جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون تنفيذ عمليات مشتركة بين البعثة والبرنامج الإنمائي دعماً للبرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال. وفي كلتا الحالتين، يقدّم مندوب متعاقد مع البرنامج الإنمائي الدعم إلى رئيس الوحدة المسؤول في بعثة الأمم المتحدة، مما يسمح بالربط المحكم بين المشورة التقنية والدعم السياسي والبرمجة.

٨٥ - ويجري العمل حاليا على توطيد التعاون في مجال حقوق الإنسان وحماية النساء والأطفال. ففي ١٧ آذار/مارس، قرر فريق الإدارة العليا الذي يضمّ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، دمج مهام الحماية المتخصصة في عنصر حقوق الإنسان.

### جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٨٦ - يواصل فريق إدارة الأمن وجوده القوي في الصومال لتمكين موظفي الأمم المتحدة من البقاء وتنفيذ مهامهم في ظروف أمنية صعبة.

٨٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر موظفو الأمم المتحدة في مقديشو (وزارة الداخلية) وكيسمايو وبيدواه بصورة غير مباشرة بالهجمات التي شُنت عن بُعد واستُخدِمَت فيها مدافع هاون وصواريخ B-10. وقد ازداد الخطر الذي يهدد العمليات الجوية للأمم

المتحدة والعمليات الجوية الأخرى في الصومال بسبب المتفجرات المنخفضة القوة التي تُخبَّأ في المعدات الإلكترونية وتُهرَّب إلى الطائرات. ورصد فريق إدارة الأمن عن كثب أيضاً تقارير بشأن تحركات حركة الشباب وعملياتها، ولا سيما في منطقة شبيلي السفلى وما يمكن أن ينجم عن ذلك من آثار على الأمم المتحدة.

٨٨ - وفي ضوء المخاطر المذكورة أعلاه، حُدِّثَت خطط الطوارئ المرتبطة بمؤشرات ومسببات محددة ونوقِشَت مسائل ذات صلة مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واستعرضت جهتان معنيتان بالعمليات الجوية في الأمم المتحدة، دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، الإجراءات المتخذة دعماً لهيئة الطيران المدني التابعة للحكومة الاتحادية. وبالإضافة إلى ذلك، كلّف مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال منظمة الطيران المدني الدولي بإجراء تقييم مستقلّ لسلامة الطيران. ويجري حاليا استعراض الترتيبات الأمنية في محطات السفر والوصول بمطارات الصومال، بما في ذلك زيادة التفتيش الذي يخضع له الركاب والأمتعة والبضائع. ونُفِّذَت عملية محاكاة روتينية لإدارة الأزمات في مقديشو في شهر نيسان/أبريل.

## سابعا - ملاحظات

٨٩ - تمرّ الصومال بفترة حرجة في مسيرة انتقالها السياسي. فالتحديات الأمنية والسياسية تؤثر في وتيرة التقدم المحرز في تحقيق الأولويات الرئيسية المبينة في رؤية الحكومة الاتحادية لعام ٢٠١٦. ولكن هناك زخما في الوقت الراهن نحو تخطيط وإجراء انتخابات غير مباشرة وحقّ التصويت فيها محدود في عام ٢٠١٦. وسيشكّل ذلك حدثا فارقا يدل على إحراز تقدم حاسم ويؤذن بحياة سياسية أكثر ديمقراطيةً وشمولا في السنوات القادمة. إلا أن الوقت ليس في صالحنا، إذ ستنتهي ولاية السلطتين التشريعية والتنفيذية في وقت متأخر من هذا العام. ولذلك أحث أصحاب المصلحة الصوماليين على الإسراع في مباشرة كل الاستعدادات العملية المتعلقة بالانتخابات.

٩٠ - ولا بد في الفترة المقبلة من اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للتهديد الأمني الذي تمثله حركة الشباب، لا سيما لضمان سير العملية الانتخابية بصورة آمنة وفي الوقت المناسب. ويساورني القلق على وجه الخصوص بسبب تعزيزات حركة الشباب في منطقة شبيلي السفلى وأجزاء من شبيلي الوسطى، وهي تعزيزات تؤثر في الوضع الأمني في مقديشو وتزيد من وتيرة الهجمات غير التقليدية. وقد أدى هذا التطور أيضا إلى زيادة تقييد بيئة عمل الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

٩١ - وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي والقوات المتحالفة معهما لما تبذله من جهود متواصلة في ظل ظروف صعبة، وكذلك للتضحيات التي ما فتئت تقدّمها لمصلحة السلام والاستقرار في الصومال. وأكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة الضغط على حركة الشباب من خلال اتباع نهج شامل إزاء التهديد الذي يشكله التطرف المصحوب بالعنف.

٩٢ - وأشعر بالقلق بسبب عدم كفاية تمويل عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي، مما يهدد بتقويض الجهود الرامية إلى استعادة الزخم في جهود مكافحة حركة الشباب. وأحث الدول الأعضاء على تكثيف الدعم الذي تقدمه إلى البعثة للمساعدة في تغطية التكاليف المتكبدة خلال العمليات المشتركة، ولا سيما لتسديد مرتبات القوات. فقد أدى تخفيض مرتبات أفراد البعثة حسب الحالة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى حدوث عجز مالي لدى الاتحاد الأفريقي وبعثته. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الاتحاد الأفريقي في إيجاد حل مناسب لتمويل مرتبات أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي بصورة مستدامة يمكن التنبّؤ بها.

٩٣ - ولكي تتحسن الفعالية التشغيلية لبعثة الاتحاد الأفريقي فلا بد من تعزيز هياكل القيادة والتحكم فيها. وفي هذا الصدد، أرحب بموافقة البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي على أن يكون كل عتادها الجوي تحت إشراف رئيس البعثة، حسبما ذُكِر في مؤتمر قمة رؤساء الدول المعقود في جيبوتي في ٢٨ شباط/فبراير. فلن يقلل ذلك من العبء الواقع على العمليات اللوجستية فحسب، بل سييسر أيضاً الأنشطة التجارية التي لا غنى عنها للإنعاش المجتمعي، فضلا عن تيسير الجهود المبذولة لتأمين طرق الإمداد الرئيسية.

٩٤ - ولا بد في نهاية المطاف من تطوير قطاع الأمن في الصومال إلى درجة يصبح فيها قادراً على تولي المسؤوليات الأمنية في البلد. ولهذا، فإني أرحب بتركيز الحكومة الاتحادية على وضع هيكل للأمن الاتحادي وإن كنتُ ألاحظ أن مسائل القيادة والتحكم في قوات الأمن ستتطلب مشاركة سياسية على أعلى مستوى. وفي هذا السياق، يشكّل الاتفاق المتعلق بالمعايير الرئيسية لنموذج الشرطة الجديد في الصومال إنجازا رئيسيا في سبيل في إنشاء أجهزة شرطة قادرة على الاستمرار في الصومال الاتحادية، ويوفر إطاراً للمساعدة الدولية المنسقة. وأحث الحكومة الاتحادية على دفع مرتبات الجيش الوطني الصومالي بانتظام وعلى نحو يمكن التنبؤ به، إذ لا يزال ذلك شرطاً محورياً لتحقيق إصلاح فعال في قطاع الأمن.

٩٥ - وأشيد بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الصومالية للتوصل إلى اتفاق بشأن النموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦ وخارطة الطريق السياسية لعام ٢٠٢٠. وأرحب تحديداً

بقرار تخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد في مجلسي البرلمان الاتحادي للنساء. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم اللازم من أجل تحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية. وأرحب بالالتزام الذي أعلِنَ عنه في منتدى الشراكة الرفيع المستوى في إسطنبول بأنه لا يجب أن تكون هناك أي عوائق تحول دون إجراء العملية الانتخابية في موعدها، وأهيب بجميع أصحاب المصلحة الصوماليين المضي قدماً في الأعمال التحضيرية.

٩٦ - وأشجع الحكومة الاتحادية على إيلاء الأولوية لتقديم الدعم المالي إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بغية تيسير استقدام الموظفين في الوقت المناسب وتنمية قدرات أمانة اللجنة، الأمر الذي سيكون ضرورياً للشروع في التخطيط للتحضيرات الانتخابية المتعلقة بالاستفتاء الدستوري والانتخابات العامة.

٩٧ - وألاحظ أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن تشكيل الولايات والمصالحة، فإن عملية بناء الاتحاد بالإجمال تتم بوتيرة متأخرة. وما يبعث على القلق تحديداً هو عدم إحراز تقدّم في عملية تشكيل ولاية في هيران وشبيلي الوسطى. وأحث جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في حوار بنَّاء وتعزيز جهود المصالحة الاجتماعية الضرورية لتفعيل تشكيل إدارة إقليمية مؤقتة في هيران وشبيلي الوسطى بدون مزيد من التأخير.

٩٨ - وأرحب بالتقدم المحرز في المضي قدما باستعراض الدستور الاتحادي المؤقت، وأشجّع على استكماله بسرعة. وأرحب كذلك بالجهود المستمرة الرامية إلى إشراك الولايات الاتحادية، ولا سيما بونتلاند، في هذه العملية وأحث على تعزيز مشاركة المجتمع المدني.

٩٩ - وألاحظ الانخفاض الكبير في عدد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المثارة ضد بعثة الاتحاد الأفريقي منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولكن الضربات الجوية العسكرية التي تلحق الضرر بالسكان المدنيين لا تزال مصدر قلق شديد. ويساورني القلق أيضا إزاء ادعاءات ارتكاب قوات الأمن الوطنية انتهاكات لحقوق الإنسان واختلاط الهويات بينها وبين نظرائها في بعثة الاتحاد الأفريقي خلال العمليات العسكرية. فهذا الأمر لا يقتصر على كونه إشكالية خطيرة على صعيد المساءلة ولكنه يؤثر أيضا في سمعة البعثة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأحثّ على الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية المشتركة وعلى سرعة إجراء تحقيقات مستقلة في الادعاءات التي تشير إلى حدوث انتهاكات.

١٠٠ - واستشرافا للمستقبل، من المهمّ جداً ضمان وجود استراتيجية منسقة للإنعاش المجتمعي تتمتّع بما يكفي من الموارد، استراتيجية تتيح أداء المهام الرئيسية للدولة في المناطق

المستعادة حديثاً. ويجب أن تتضح من خلال هذه الجهود قيمة دور المؤسسات الحكومية لجيل من المواطنين ترعرع في غياب الدولة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أرحب بإطلاق إطار وذجر الوطني للحكم المحلي واستعمال النافذة الوطنية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار.

١٠١ - ولا يزال الجفاف الحالي الناجم عن ظاهرة النينيو في بونتلاند وصوماليلاند يثير مخاوف لدى الشركاء في المجال الإنساني. وهناك حاجة ملحة إلى ضمان تمويل المساعدات الإنسانية بما يتناسب مع الاحتياجات المقدرة في المناطق المتضررة. وما زالت الاستجابة للنداء الإنساني قاصرة إذ لا تتعدّى ١٦ في المائة من المبلغ المطلوب وقدره ٨٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويحتاج الشركاء في المجال الإنساني مبلغ ١٠٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة فورا لتوفير المساعدة الأساسية المنقذة للحياة لأكثر من مليون شخص في بونتلاند وصوماليلاند خلال الأشهر الستة المقبلة.

١٠٢ - وأشيد بممثلي الخاص، مايكل كيتينغ، ونائبَيه وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في الصومال لما يقومون به من عمل شاق ومتواصل في ظل ظروف محفوفة بالتحديات. وأشكر أيضاً الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في التنمية، على دعمهم المتواصل. ويجب أن تستمر شراكتنا وأن تتواصل تعمُّقاً في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

DJIBOUTI
GULF OF ADEN
ETHIOPIA
KENYA
INDIAN OCEAN
Djibouti
Obock
Assayita
Dikhil
Ali Sabieh
Boosaaso (Bender Cassim)
Bandar Murcaayo
Caluula
Bosaso
Gardala
Bargaal
Qandala
Lasqoray
Xiis
Maydh
Karin
Ceerigaabo (Erigavo)
Hurdiyo
Alula
Iskushuban
Xaafuun
AWDAL
Baki
Boorama
Borama
Bulaxaar
Barbera
WOQOOYI GALBEED
Hargeysa
Burco (Burao)
Oodweyne
Kirkh
TOGDHEER
Ganadag
SANAAG
BARI
Qardho
Dudo
Bandarbeyla
Xudun
Taleex
SOOL
Buuhoodle
Laascaanood
Garoowe
NUGAAL
Gori Rit
Eyl
Degah Bur
Dire Dawa
Nazrêt
Hîrna
Togwajale
Wajir
Megalo
Dolo
Mandera
Werdîr
Kebri Dahar
Jijiga
Godê
Shilabo
Hargele
Bandarle
Beyra
Seemade
Xarnuro
Gaalkacyo (Galcaio)
Garoowe
MUDUG
War Galch
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Meregur
Dhuusamarreeb (Dusa Marreb)
GALGUDUUD
Hobyo
Ceel Huur
Xarardheere
Ferfer
Beledweyne
Ceel Buur
BAKOOL
Xuddur (Oddur)
HIRAAN
Deni
Bulobarde
Caadheere
Dolo Bay
Luuq
Garbahaarrey
Baydhabo (Baidoa)
Tayeeglow
SHABELLE DHEXE
Mahaddey Weyn
Cadale
Jawhar (Jowhar)
Balcad
GEDO
El Beru Hegia
Buurhakaba
BAY
Wanlaweyn
Diinsoor
Beardheere
Algoxye
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
Qoryooley
Marka (Merca)
JUBA DHEXE
SHABELLE HOOSE
Haaway
Barawe
Bu'aale
Afmadow
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
Buur Gaabo
Ras Kamboni
Garsen
Lamu
SOMALIA
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS May 2014
Department of Field Support Cartographic Section